



بيروت في 21 مايو 2018

الساعة 15:00

بين الأمن العام اللبناني ومخابرات الجيش اللبناني المدير العام لـ "حقوق" غسان عبدالله يقضي 50 ساعة في الاحتجاز أسباب، وقائع، ومشاهدات أثناء الاحتجاز

بتاريخ 10 أيار (مايو) 2018، تسلّم المدير العام للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) غسان عبدالله "اللبناني الكندي"، استدعاء من قبل المديرية العامة للأمن العام اللبناني (دعوة وفق ورقة الاستدعاء)، لـ "الحضور إلى مكتب شؤون المعلومات - التحقيق الأمني، في الساعة التاسعة من يوم 14 / 5 / 2018، مرفقاً بأوراقه الثبوتية" (رسالة الإستدعاء/ "الدعوة" مرفقة)، وقد تسلّمها باليد من قبل عنصر تابع لمديرية الأمن العام.

أبلغ عبدالله فوراً الهيئة الإدارية لـ "حقوق"، بالأمر، وعُقد اجتماع طارئ ومصغّر لبحث الأمر، وتم البحث المعمق في الاستدعاء، وفي أسبابه المحتملة، ولأن ليس لدى المدير العام غسان عبدالله، و/ أو لدى "حقوق" أي نشاط خارج إطار تكليفها ذات الصلة بحقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان والإقليم، وبعد استشارات قانونية وحقوقية، قرر غسان عبدالله الإلتزام الطوعي وبالتالي حضر في الموعد المحدد إلى مقر الأمن العام اللبناني في محلة العدلية / المتحف، بمدينة بيروت.

أ - التحقيق لدى الأمن العام اللبناني

- بدأ التحقيق لدى الأمن العام اللبناني قرابة الساعة 9:30 صباحاً، واستغرق حوالي الـ 4 ساعات، بالأسئلة الروتينية حول كامل هويته الشخصية والعائلية وطبيعة عمله وعمل "حقوق" ولقاءاتها ومصادر تمويلها، وتخلل التحقيق مجموعة أسئلة عن أسماء نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان وخارجه وبعض الأشخاص ممن ترددوا/ تواصلوا مع "حقوق" (بتركيز على أحدهم وبحسب داتا الاتصالات التي كانت بين أيديهم كان آخر اتصال منها ورد على هاتف عبد الله سنة 2011 وهو لا يذكره) [هنا لا بد من الإشارة إلى أن داتا الاتصالات تم جمعها من مصدرها وليس من هاتف عبدالله الذي لم يكن بحوزته، وهذا بحد ذاته إنتهاك لحق الأفراد بالخصوصية، سيما وأن لا قضية جرمية تستدعي خرق القانون وإنتهاك خصوصية اتصالات عبدالله كشخصية اعتبارية ومدافع معروف عن حقوق الإنسان].

- وركز التحقيق حول ثلاث نقاط : (1) السفر للخارج والاجتماعات التي يشارك بها وعضوية "حقوق" في الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى وعمّا إذا كانت تضم جمعيات "اسرائيلية"، وعن وجود علاقات عمل بين "حقوق" وبين هذه الجمعيات او علاقات شخصية، فأكد المدير

العام لـ "حقوق" عدم وجود علاقة عمل ثنائية او شخصية مع تلك الجمعيات، وصرح بأن كل المنظمات والشبكات الدولية الحقوقية وغير الحقوقية، تضم منظمات وجمعيات من كافة الدول.

(2) الاتصالات الواردة من فلسطين على الهاتف الخاص عبدالله، حيث سأل المحقق عن رقم معين، ولما كان صعباً أن يذكر عبدالله من صاحب الرقم، ذكر المحقق اسم مناضل وصديق حقوقي فلسطيني (يشغل منصب مدير منظمة حقوقية فلسطينية وأمين عام منظمة دولية لحقوق الإنسان حالياً)، فأكد المدير العام لـ "حقوق" أن طبيعة عمل المنظمة تستدعي تلك الاتصالات.

(3) أما الموضوع الأبرز الذي أبلغ عبدالله أنه أوقف بسببه فكان زيارة فلسطين، والتي زارها مرتين سنة 2013: الأولى إلى قطاع غزة، تلبية لدعوة من دائرة شؤون اللاجئين لحضور مؤتمر حول حقوق اللاجئين وحق العودة؛ أما الثانية فكانت بدعوة من جامعة الخليل (العيادة القانونية) لحضور مؤتمر دولي حول المنهجية الدولية لتعليم القانون ودور المؤسسات الحقوقية والعيادات القانونية وكان لـ "حقوق" ورقة قدمت خلاله وموجودة على الموقع الإلكتروني الخاص بـ "حقوق".

وبعد انجاز الجزء الأكبر من التحقيق الذي تم بغرفة تحقيق رسمية (أي كرسي حديدي مثبت بالأرض يجلس عليه المتهم، وطاولة حديدية أيضاً مثبتة بالأرض، وكرسي متحرك للمحقق، وحائط زجاجي)، إلا أن التحقيق كتب على ورق مسودة بشكل غير رسمي، وأجريت محاولة للتسوية عبر طلب توقيعه على تعهد بعدم زيارة فلسطين أو أقله مراجعة الأجهزة الأمنية وأخذ الاذن المسبق منها، وعند امتناعه عن توقيع هكذا تعهد، اعيد كتابة التحقيق على محضر رسمي، قرأ على عبد الله (بسبب عدم احضاره لنظارة القراءة خاصته) قبل توقيعه، وقيل له أنه كان يُمتحن بموضوع التوقيع على التعهد حيث أنه إجراء غير موجود أساساً.

بعدها وحوالي الساعة الثانية من بعض الظهر أعلم عبد الله بتوقيفه وتحويله لمخابرات الجيش، ليتم تفتيشه وأخذ أغراضه الشخصية وتصويره ووضع الأصفاد الحديدية في يديه (كالمجرمين) ومنعه من حقه بإجراء اتصال، وقد انتظر الدورية التي ستقله إلى مخابرات الجيش طويلاً، وطلب عبد الله خلال ذلك مقابلة رئيس القسم بعد أن تعبت يده من الأصفاد المعدنية بسبب جروح قديمة خلفتها إصابة خلال الحرب الأهلية في لبنان منذ طفولته، إلا أن رئيس القسم لم يقابله، ولكنه أمر بفك الأصفاد المعدنية.

وبعد طول انتظار وقرابة الساعة التاسعة مساءً فوجئ عبد الله بنقله مع مجموعة موقوفين إلى سجن الأمن العام القريب من المديرية الكائن في ساحة العبد الذي أودع فيه لصالح مخابرات الجيش، حيث أمضى فيه ليلته الأولى، وفي صباح اليوم الثاني تمكن عبد الله من الاتصال بمنزله بمساعدة "كريتاس" لطلب احضار أدويته، علماً أنه لم تراعى احتياجات عبد الله الخاصة الناتجة عن إصابته حرب، لا سيما البتر في طرفه الأيسر وعدم تمكنه من الوقوف لفترة طويلة وعدم قدرته على استعمال مرحاض

القرفصاء فبداية وعندما وصل إلى السجن و بانتظار اتمام الاجراءات في نظارة السجن لم يسمح له بكرسي للجلوس وبعد ادخاله السجن لم يسمح له باستعمال مرحاض بكرسي إفرنجي (الذي كان العسكري ينفي توفره)، لغاية صباح اليوم الثاني بعد رفع عبدالله الصوت مؤكدا رؤيته لأحد الضباط يدخل الى المرحاض الإفرنجي وضع عليه لافتة تقول إنه معطل، محملا المسؤولين عن احتجازه المسؤولية عن أي مكروه يمكن أن يصيبه فيما لو سقط أرضاً.

وعند قرابة الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الثاني نقل عبد الله إلى مخابرات الجيش في اليرزة، وعلى الرغم من وضعه الخاص وإصابة الحرب بيده، إلا أن المسؤول عن دورية النقل أصر على تقييد يدي المدير العام لـ"حقوق" بالأصفاد المعدنية على الرغم من شرحه لوضعه الخاص، إضافة إلى ذلك طُلب منه وضع غطاء على عينيه عند الوصول إلى اليرزة، عدا ذلك كانت المعاملة مقبولة وكان هناك حرصاً على إظهار الحد الأدنى من اللياقة معه. وهكذا مضت الـ 30 ساعة الأولى، التي شاهد عبدالله خلالها انتهاكات بحق موقوفين آخرين، كما سمع العديد من قصص الانتهاكات التي سنتطرق لها في هذه الورقة تحت عنوان المشاهدات.

ب - التحقيق لدى مخابرات الجيش

بعد ظهر يوم الثلاثاء 2018/5/15، وقرابة الساعة الثالثة أوصلت الدورية المولجة نقل المدير العام لـ"حقوق" غسان عبدالله إلى مخابرات الجيش، في وزارة الدفاع - اليرزة.

وفور وصوله أعطيت الأوامر بفك الأصفاد المعدنية من يديه ورفع الغطاء عن عينيه وعدم وضعها مرة أخرى، وجرى كشف صحي وأمني (تخلله إجراء جرح وهو إلزام عبد الله بنزع طرفه الاصطناعي بحجة التفيتش والفحص الطبي، فطلب رؤية ضابط القانون الدولي وحقوق الإنسان لكن لم يلبي طلبه. وتكرر نزع الطرف الاصطناعي مرة ثانية بشكل مشين في زنارته عندما ألزمه المصور العسكري بنزعه ليقوم بتصوير الساق المبتورة مع بطاقة تحمل بياناته) وأخذت البصمات والصور، وأعطى رقماً طُلب منه الإجابة عندما ينادى عليه به، فأكد أن اسمه غسان وليس رقماً ينادى عليه، فكان أن تم النداء عليه باسمه.

بدأ التحقيق مع عبدالله فور الانتهاء من تلك الإجراءات، وتقاطع بشكل كبير مع التحقيق لدى الأمن العام: لناحية نشاط "حقوق" وتمويلها ولقائها؛ سفر عبد الله إلى الخارج وحضوره الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وإذا كان يحضرها جمعيات من "إسرائيل"؛ بالإضافة إلى التواصل مع فلسطين وزيارتها؛ إلى السؤال عن بعض الأسماء التي سؤل عنها في الأمن العام، كما تم السؤال عن أسماء إضافية (أحدها لناشطة حقوقية من أصول لبنانية كانت تعمل لدى منظمة دولية)، إلا أن اللافت تركيز المحقق على تقارير أصدرتها "حقوق" في مرحلة سابقة فيها رصد لانتهاكات ووصف واقع لمخيم نهر البارد، معتبراً إياها تهجماً على الجيش، وكانت قد سُئلت عنها "حقوق"



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EuroMed Rights)

Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



في وقتها من قبل مخابرات الجيش - فرع الشمال سنة 2010 - 2011، كما كان لافتاً تشكيك المحقق بتاريخ وفاة والد عبد الله الذي توفي سنة 1976 بينما أصر المحقق مدعياً أن لديه معلومات أنه توفي سنة 1983 ولديه علاقة بـ"اسرائيل"، كما أصر على وجود تقرير لـ"حقوق" صادر سنة 2010 مدعياً أنها تدافع فيه عن عميل من آل عبد الله، وعندما أوضح مدير "حقوق" بأنه ليس على علم بمثل هكذا تقرير وطلب من المحقق الإطلاع عليه فوعد بإحضاره وهو الأمر الذي لم يتم ذلك، وبعدها تم طلب كلمة السر الخاصة ببيده الإلكتروني وإحضار هاتفه، الأمر الذي رفضه عبد الله وأكد عدم قبوله بهذا الإجراء إلا بوجود قرار قضائي.

وهكذا انتهى التحقيق وانتظر عبد الله حتى التاسعة مساء ليعود المحقق ويعلمه بأنه كانت هناك نية لتركه اليوم نفسه، إلا أنه حين طلبت النشرة الخاصة به تبين أن هناك أحكاماً بحقه، وعندها ابتمس عبد الله سائلاً عن ماهية الاحكام هذه والتي تستدعي توقيفه وهي لم تحول دون سفره المتكرر، حيث لم يمضي اسبوعان على عودته من الخارج، فأخبره المحقق بأنها أحكام قديمة متعلقة بمخالفات سير "تستوجب تسليمك غداً لقوى الأمن الداخلي"، عندها تمنى عبد الله على المحقق أن تكون في الصباح الباكر ليتسنى إجراء تسوية وعدم المبيت ليلة أخرى ولكن هذه المرة لدى قوى الأمن الداخلي.

وبهذا قضى عبد الله الليلة الثانية لدى مخابرات الجيش، وفي الصباح الباكر زاره الطبيب الذي عاينه عند الدخول للاطمئنان على صحته، كما عاينه طبيب آخر كان يرتدي بدلة عسكرية برتبية رائد، حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم الثالث، وبعدها انتظر عبد الله المحقق والدورية المولجة بنقله إلى مركز قوى الأمن الداخلي، ليأتي المحقق قرابة الساعة 11 ويعلمه بأن اتصالات اجريت ولن يحول إلى قوى الأمن الداخلي، وسلمت له ورقة مكتوبة بخط اليد عليها 4 ارقام لـ 4 احكام مخالفات سير (تحديدا سرعة زائدة لم يبلغ فيها عبد الله) أحدثها كان لسنة 2013، وللتتويه فقط أن عبد الله كان زار محكمة السير في العدلية سنة 2017 وأجرى تسوية لحكم أيضا لم يبلغ به ولم يبلغ عن وجود أي أحكام أخرى، ليطلب منه التوقيع على المحضر على أن يجري تسوية للمخالفات ويدفعها، ومن ثم يعود شخصياً ومعه الإيصال خلال 48 ساعة لإقفال المحضر، وبعدها افرج عنه وتم ايصاله بسيارة إلى الطريق العام.

هكذا قضى المدير العام لـ"حقوق" نحو 20 ساعة في مقر التوقيف لدى مخابرات الجيش في البرزة، وفي ما عدا الإجراء المشين الجارح والحاط بالكرامة الانسانية الذي ذكرناه آنفاً، كانت المعاملة لا بأس بها وكان هناك اهتمام لوضعه الصحي ولم يكن هناك مشاهدات أو قصص يسمعها من الموقوفين، حيث وضع بزئانة بمفرده.

الجدير بالذكر أنه بعد إجراء التسوية للاحكام وللمخالفات ودفع أصل المخالفة بعد إلغاء الغرامات لكونه لم يبلغ بتلك الأحكام والعودة إلى وزارة الدفاع ضمن المهلة المحددة، فإن عبد الله فوجئ بتعقيدات صعبت من دخوله، خصوصاً أنه لم يعط رقماً كي يراجع من خلال ولم يُترك اسمه عند الحواجز وفي المكتب كي يتم التعرف إليه، لكن بعد تمكنه من الدخول والوصول إلى المكتب الذي يسجل المراجعات، طلب الاتصال بقسم التحقيق العسكري

لتسليمهم إيصالات تسوية مخافات السير واغلاق المحضر، تفاجأ مكتب المراجعات بهذا إجراء وأجرى عدة اتصالات، ليطلب من عبد الله الانتظار، ومن ثم جاء شخص بلباس مدني، لم يعرف عن نفسه، ليتحدث مع عبدالله بشكل ودي ويستفسر عن الموضوع، ومن ثم قام بطلب مكتب الضابط المسؤول وأخبره أن عبد الله موجود وبحوزته الايصالات التي طلبت منه من قبل مكتب التحقيق العسكري، فكان الجواب "استلمها وخليه يفل"، وعندما سأله عبد الله عما اذا كان هناك محضر لاغلاقه، فقبل له "خلص انتهت ما في شي".

ج - موجز الانتهاكات بحق عبدالله

على الرغم من أن الجهازين الأمنيين حاولا الالتزام بالحد الأدنى من اللياقة في التعامل، إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث بعض الانتهاكات لحقوق الانسان، مثل:

1. منعه من حق الاتصال بمحاميه أو بالأهل أو بالمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، لاعلامهم بمكان احتجازه لدى الجهتين الأمنييتين.
2. عدم مراعاة وضعه الصحي عند وصوله إلى سجن الأمن العام وابقائه واقفاً في نظارة الانتظار لفترة طويلة، حيث لم يسمح له بكرسي وهو غير قادر على الجلوس على الأرض، إضافة إلى منعه بدايةً من استخدام دورة مياه افرنجية إلا بعد رفع صوت الاحتجاج.
3. معاملته كالمجرمين ووضع الاصفاد الحديدية بيديه.
4. الإجراء المشين بالزامه بزج طرفه الإصطناعي مرتين لدى مخابرات الجيش، وفي أحدها تصوير الساق المبتورة مع بطاقة تحمل بياناته.
5. خلافاً لما هو متعارف عليه دولياً، فإن الجهازين الأمنيين يمنعان وجود المحامي خلال التحقيق، ولا يُعرف المحققون بأنفسهم.

• مشاهدات وشهادات خلال الاحتجاز لدى الأمن العام

- في مكتب شؤون المعلومات في الأمن العام، لوحظ وجود تعامل مهين مع الموقوفين الأجانب لا سيما السوريين، حيث يتم تقييد الموقوفين بالأصفاد من الخلف وتغطية عيونهم واجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، تفصلهم عن بعض فواصل خشبية في مساحة تقارب نصف متر بين كل فاصل، والجدير بالذكر وجود بعض عناصر الأمن العام من الشباب المستجدين وبعضهم يسيء معاملة الموقوفين، وقد أوضح عبدالله أنه شاهد أحد العناصر ينكز الموقوفين بقدمه لاجبارهم على الوقوف عند تعيهم ومحاولتهم الجلوس.
- في سجن الأمن العام (الحديث والممول أوروبياً) في ساحة العبد والذي قال موقوفون لعبدالله أنه من أفضل السجون مقارنة بغيره في لبنان، لا يوجد غرفاً مجهزة لتوقيف أصحاب الاحتياجات الخاصة.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EuroMed Rights)

Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



- لوحظ عدم وجود معيار واحد للتعاطي مع الموقوفين (اختلاف فترة التوقيف بين موقوفي الإتهام الواحد، منهم من يقضي أياماً ومنهم ساعات حتى يتم نقله)، كما تم اعلام عبدالله من قبل احد الموقوفين ان فترة توقيفه تجاوزت الـ 40 يوماً من دون تحوله للجهة القضائية المختصة.
- لوحظ وجود عمال أجانب يُشغهم الأمن العام للعمل مع الموقوفين داخل السجن، وتبين انهم موقوفون أصلاً.

د - خاتمة

تعتبر المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق"، أن استدعاء مديرها العام لتحقيق أمني، واحتجازه (بين مدة تحقيق ومدة احتجاز فعلي لحريته) 50 ساعة، يعد خرقاً واضحاً وفاضحاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان، ويدعو للقلق لا سيما عدم وجود مسوغ قانوني يستدعي التوقيف، وتتساءل "حقوق" عن توقيت الاستدعاء وخلفيته وتعتبرها محاولة للتهويل والتخويف والضغط على ناشط ومدافع حقوقي ومنظمة حقوقية تعهدت منذ تأسيسها عام 1997 على السهر ومراقبة أي خرق للقانون، ورصد الانتهاكات، والتربية والتدريب على حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان لهم.

تعرب "حقوق" عن قلقها بأن ما جرى قد يكون بمثابة رسالة إلى كل المدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان، بأنهم سيعرضون أنفسهم لمثل التجربة التي مر بها عبدالله، فيما لو واصلوا مهمتهم الإنسانية هذه. وتؤكد "حقوق" بأنها لن تتوانى عن تأدية الرسالة التي تأسست عليها وتناضل في سبيلها منذ نشأتها وهي تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان والمنطقة.

وترى "حقوق" لزاماً التوقف عند بعض التسريبات الإعلامية المسيئة والكاذبة، التي نسبت لمصادر أمنية، ونشرت في وسائل إعلام صفراء، تدعي أن عبدالله أوقف بسبب وجود عشرات اختام الدخول الى اسرائيل، وعدة أحكام بحقه مدعية تفاجئها بالضجة الإعلامية التي جاءت بعد التحرك الواسع والفوري من قبل منظمات وجهات دولية وأصدقاء وشخصيات ذات صلة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، ونشر أخبار في الصحافة عن أسباب توقيف عبدالله من دون مسوغ قانوني.

إن "حقوق" وإذ تدين هذه التسريبات، تكرر أن رسالة استدعاء عبدالله تسلمها من موظف في الأمن العام في منزله وليس في المطار، وقد اطلعت عليه الهيئة الإدارية وهناك نسخة منها لديها، وأنه ذهب طوعاً وفي الموعد المحدد الى مقر الأمن العام اللبناني حيث تم التحقيق معه وتوقيفه ونقله إلى مقر مخابرات الجيش في اليرزة، وبالتأكيد لم يتم إيقافه في المطار، كما تحاول التسريبات أن توهم من يقرأها. وترى حقوق أن هذه التسريبات تأتي للتعمية على الحقيقة بعدما افتضح الأمر وحاز عبدالله أوسع حملة تضامن ضد توقيفه من دون مسوغ قانوني، كما تعتبر أنها جزء من عملية تهويل جديدة قد يتم اللجوء إليها.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EuroMed Rights)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



وتؤكد "حقوق" في هذا السياق، أنها ستتابع مسألة توقيف مديرها العام، والتسريبات الإعلامية، واحتفاظها وعبدالله بحقهما بالرد والمقاواة.

إن "حقوق" تشكر كل المنظمات والهيئات الحقوقية والعاملة في مجال المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية، وهيئات المجتمع الدولي والهيئات الدبلوماسية التي قامت مشكورة بالسؤال عن وضع عبدالله والتدخل لإنهاء محتته، وكذلك أصدقاء "حقوق" الذي سألوا وتضامنوا وقاموا بأنشطة تضامنية بمبادرات ذاتية.

وتطالب "حقوق":

1 - الأجهزة الأمنية بتوضيح الأسباب الحقيقية لاستدعاء وتوقيف المدير العام لـ"حقوق"، خصوصاً أن السبب الذي أُعطي وهو زيارة فلسطين، غير منطقي كون الزيارة تمت سنة 2013، وكانت مُعلنة وبدعوة من جهات فلسطينية.

2- وكذلك تقديم توضيح بشأن التسريب الإعلامي، الذي لم ينفي صحته الجهازان اللذان حققا مع عبدالله، علماً أن مثل هذا التسريب المنسوب إلى "مصدر أمني" يهدد سلامة عبدالله وأعضاء المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

3 - كما تطالبها بالتوقف عن مضايقة و/ أو توقيف المدافعين عن حقوق الإنسان لأسباب واهية.

4 - الحكومة اللبنانية برفع القيود عن زيارة الأراضي الفلسطينية، خصوصاً أن لبنان اعترف رسمياً بالدولة الفلسطينية، واعتمد سفارة لفلسطين في بيروت، ويستقبل وفوداً فلسطينية رسمية وبشكل رسمي وبيروتوكولي.

5 - الجهات ذات الصلة والاختصاص، بمعالجة الخروقات بحق الموقوفين، المشار إليها في سياق هذه الورقة.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهورة في لبنان بموجب علم وخبر 36/أ.د. تعمل (حقوق) على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط. هذا وتنتمى المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، والشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان (EuroMed Rights) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR).



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)
Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EuroMed Rights)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



مرفق :

REPUBLICQUE LIBANAISE
Direction Générale
de la Sûreté Générale

٢١١ / ١٥
دعوة
CONVOCATION

٢٤/١٨/٢٠١٤
٠١ - ٨٥٥ ٣٨٩

ان السيد اللبناني الكندي غان سحر عبد الله والتمس من قبله في ١٩٦٦
demeurant في طريق الجديدة شارع العاصماني - بناية النمر ط ٢
est prié de se présenter le (مكتب شرطة ونزاع العمل مائة د. التفتيح الرديهي)
à _____ heures à notre Service في الساعة ١٤/٥/٢٠١٤
(_____), muni de ses pièces مرفقاً باوراق هويته السبويه
d'identité, pour affaire le concernant. لقضية تتعلق به .

Beyrouth, le ١٠ - ٥ - ٢٠١٤
Le Directeur Général
de la Sûreté Générale

بيروت في ١٠ / ٥ / ٢٠١٤
مدير عام الأمن العام
رئيس دائرة أمن هام بيروت
المقيد صمد دمشقية
A